



المراسلة رقم 34 / 2019

تونس في جانفي 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: وضعية متساكيني إقامة الوفاء بالبحر الأزرق

مجلس نواب الشعب السوريات
18 جانفي 2019
رمز الإدارة: ألع.....ع/أع/أع

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

وصلتني شكاية من متساكيني إقامة الوفاء بالبحر الأزرق و هم أكثر من 500 ساكن يقطنون في 72 شقة.

تذمر السكان من تراخي الولاية في عدم الإيفاء بوعودها تجاه إدارة الملكية العقارية فيما يخص العقود التمليلية لكي تتمكن هذه الأخيرة من إسناد أهالي عقود الملكية، بالإضافة الى ممارسات أعوان الأمن المرافقين للمرشدة الاجتماعية المدعوة روضة الخالدي.

الرجاء التفضل بالتوضيح و تجدون مع هاته المراسلة كل المؤيدات المعنية.

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

تونس في 04 أفريل 2019

من وزير الداخلية
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول الإجابة عن عدد 04 أسئلة كتابية.
المصاحيب : عدد 04 بطاقات.

وبعد،

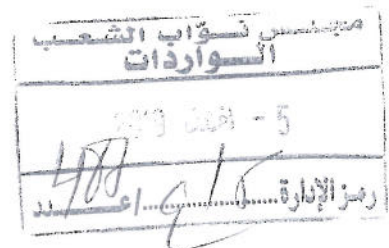
تبعاً لإحالتكم لعدد 04 أسئلة كتابية توجه بها لنا النواب بمجلس نواب الشعب السيد توفيق والي (1) وياسين العياري (2) وعماد الدايمي (1)، وذلك على معنى الفصل 96 من الدستور والفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

وجواباً عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم 04 بطاقات تتضمنان إجابات عن الأسئلة المذكورة أعلاه.

للتفضل بالإطلاع والإذن بما يتعين.

والسلام

وزير الداخلية
هشام الفراقي



بطاقة عدد 3

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب ياسين العياري

موضوع السؤال:

حول وضعية متساكني إقامة الوفاء بالبحر الأزرق ؟

نص الإجابة:

يطالب متساكني إقامة الوفاء بالبحر الأزرق وهم من المنتفعين بالمساكن الإجتماعية التابعة لصندوق التضامن الوطني 26/26 سابقا بالحصول على عقود نهائية للملكية. وتبعاً لذلك تمّ إحداث خلية داخلية جهوية تعنى بالنظر في هذه الوضعيات، حيث تمّ تحديد قوائم المنتفعين وتوزيع هاته المساكن على مستحقيها من خلال تقسيم الشقق حسب كل معتمدية ومراسلة السادة المعتمدين لتوفير القوائم الأولية للسكان ومن بينهم معتمدية المرسى إذ يوجد بها 112 مسكناً (72 شقة مقسمة على 6 عمارات و40 مسكناً منفرداً).

وللغرض، تمت الإشارة على السيد معتمد المرسى بدعوة المواطنين المنتفعين بهذه المساكن إلى موافاة مصالح الولاية بملفات (نسخ من بطاقات التعريف الوطنية والعقود التي تربطهم بالمجلس الجهوي) وتبعاً لذلك تمّ تجميع كل الملفات إلا المتعلقة منها بالمقترحين. علماً وأن عدداً من المقترحين تولوا تقديم مطالب إلى مصالح الولاية يلتمسون فيها تسوية وضعيتهم.

وفي ذات الإطار تمت دعوة السيد معتمد المرسى إلى دراسة الوضع الإجتماعي بالمنطقة وإجراء المعاينات الميدانية من خلال لجنة محلية تضم عمدة المكان ورئيس الوحدة المحلية للشؤون الإجتماعية والمصالح الأمنية إلا أن المعاينات تعطلت نتيجة المضايقات التي تعرضت لها اللجنة المذكورة وخاصة رئيسة الوحدة المحلية التي اضطرت إلى الإنسحاب . علماً وأنه تمّ تسجيل عديد التجاوزات بهذه المساكن حيث تبين تعمد بعض الأطراف إلى تسويق هذه الشقق إلى بعض الأجانب من أصول إفريقية.

وإستكمالاً للإجراءات ذات العلاقة تمت مراسلة الإدارة الجهوية لأ ملاك الدولة والشؤون العقارية من قبل مصالح الولاية لموافاتها بالبحث العقاري الذي يخص الأرض المقامة عليها هذه المساكن والتي لا تعود ملكيتها للمجلس الجهوي لولاية تونس.